أثر الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي
حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)

حمزة جيلالي تـومي *

الإرسال: 2021/02/16
القبول: 2021/06/11
النشر: 2021/10/09

ملخص : *تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير كل من الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي وذلك من أجل بناء وتقدير نموذج قياسي يسمح لنا بفهم وتفسير أحد أهم السمات الواجب على البنوك الجزائرية مراعاتها عند قيامها بأنشطتها المختلفة ألا وهي توفير درجة من الأمان المصرفي، وفي هذا الإطار قمنا باختيار عينة مكونة من 12 بنك (05 عمومية و07 خاصة) ناشطة بالقطاع المصرفي الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2017 باستخدام نماذج البانل.*

وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود تأثير معنوي إحصائيا لمعدل العائد على إجمالي الأصول (الربحية) على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية، مع عدم وجود أي تأثير معنوي إحصائيا لمخاطر الإئتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : *الربحية، مخاطر الائتمان، الأمان المصرفي، البنوك الجزائرية.*

تصنيف JEL : C23، G21، G24.

The impact of profitability and credit risk on the degree of banking safety
The case of a sample of commercial banks operating in Algeria during the period (2011-2017)

Abstract: *The study aims to examine the impact of profitability and credit risk on banking safety degree through building and estimating a model that permits us to understand and explain the most important elements that Algerian commercial banks ought to take into account in conducting its various activities, namely banking safety degree, to this end a sample of 12 banks has been selected (05 public banks and 07 private banks) operating in Algeria , we have also used time series cross sectional model to analyze the annual data that has been collected from 2011 till 2017.The findings indicate that there is a statistically significant effect of the rate of return on total assets (profitability) on the degree of banking safety in Algerian banks, with no statistically significant effect of credit risk on the degree of banking safety in Algerian banks.*

Keywords : *Profitability, Credit risk, Banking safety, Algerian banks.*

JEL Classification : C23, G21, G24.

* أستاذ محاضر ب، جامعة خميس مليانة، الجزائر، hamza.toumi@univ-dbkm.dz ..... (المؤلف المرسل)

1. مقدمة :

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وذلك لما يقوم به من دور هام في جمع المدّخرات وإعادة توجيهها لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والأفراد، كما يشكّل هذا القطاع حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الخارجية، ويتكون القطاع المصرفي الجزائري من 20 بنكاً منها 06 بنوك عمومية و 13 بنكاً خاصاً وبنكاً مختلطاً، وتلعب هذه البنوك دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وكذلك تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها، غير أن تنوع نشاطات البنوك من خدمات مصرفية تقليدية وأخرى حديثة ينتج عنه ارتفاع في درجة المخاطرة، والمتمثل في عدم قدرة هذه البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية، الأمر الذي ينتج عنه توقف نشاط هذه البنوك واعلان افلاسها (خير مثال على ذلك أزمة البنوك الخاصة في الجزائر –بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي–)، فمن هنا ظهرت الحاجة لدراسة أثر الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية من أجل معرفة مدى تأثيرها عليه.

فالأمان المصرفي هو قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة، بحيث يكون قادراً على تحقيق الأرباح ويدار بكفاءة ويتمتع برأس مال كافٍ، فالبنوك غير الكفأة تعاني من قصور في السيولة و الذي يسبب في النهاية أزمة عسرٍ مالي، وبالتالي يتطلب مبدأ الأمان المصرفي أن تتمتع كل وحدة من وحدات الجهاز البنكي بموقف مالي سليم ومعافى، و أن يكون لديها قدرة على القيام بدورها في الوساطة بكفاءة، فالأمان المصرفي قضية تتعلق بدايةً بالبنوك على المستوى الجزئي، ثم تصبح أكثر احتمالاً لتكون في النظام البنكي والاقتصاد ككل، من خلال العلاقات المالية المتشابكة بين مختلف البنوك والبنك المركزي بالإضافة إلى السوق المالية، وذلك لكون جميع البنوك تتأثر بظروف السيولة والاعسار التي تحدث في بعضها، وعليه تتمثل إشكالية بحثنا هذا فيمايلي: **ما مدى تأثير كل من الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية؟**

2.1– أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتمثل في درجة الأمان المصرفي في البنوك، خاصة بعد الأزمات التي مر بها القطاع البنكي الجزائري (أزمة بنك الخليفة وبنك القرض التجاري والصناعي) من جهة، ومن جهة أخرى الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

3.1– أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وقياس وتحليل أثر كل من الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان البنكي في البنوك الجزائرية، كما نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:

- تحليل كل من الربحية و مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية.
- معرفة طبيعة العلاقة بين كل من الربحية و مخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية.

4.1– الدراسات السابقة.

- **دارسة بلغالم حمزة وبلعزوز بن علي (2019)، بعنوان العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي – دراسة قياسية 2003–2015–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 2003-2015، حيث تم اختبار أثر كل من العوامل الداخلية (السيولة و الربحية وكفاية رأس المال) والعوامل الخارجية (العوامل التنظيمية و

الأسباب التشريعية واستقرار السياسات الاقتصادية الكلية) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على اجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفي، و كذا وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة ونمو الودائع على درجة الأمان المصرفي.

- **دارسة محمد بدر داود (2017)، بعنوان أثر محدّدات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محدّدات كفاية رأس المال المؤثرة في درجة الأمان المصرفي في البنوك التجارية السورية، وكذا تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك السورية، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيّرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان و مخاطر رأس المال و مخاطر سعر الفائدة و معدل العائد على اجمالي الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك لجميع البنوك التّجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها 11 بنكاً عبر سلسلة زمنية ممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2015، وقد توصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان و مخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة من جهة، بينما أظهرت الدارسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من درجة الأمان المصرفي و معدل العائد على اجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى، وقد أوصت الدّراسة بضرورة إتّباع سياسات مصرفية تسهم في تحقيق الأمان المصرفي.

- **دارسة ربا فهمي كوكش (2012)، بعنوان دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص علوم مالية ومصرفيه، جامعة دمشق.**

هدفت هذه الدّراسة لمعرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي في البنوك السورية، وأهم العوامل المؤثرة فيه، والتنبؤ بهذه الدرجة لكل بنك، واعتمدت الدارسة على تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط للتعرّف على طبيعة العلاقة بين المتغيّرات المستقلة والمتغير التابع، واستخدمت الدراسة بيانات القوائم المالية لعيّنة من البنوك السورية خلال الفترة (2007-2011) وتوصّلت في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها : إرتباط الأمان المصرفي بعلاقة طردية مع كل من متانة رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية ، وبعلاقة عكسية مع كل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة، حيث يعتبر متغيّر متانة رأس المال من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، كما يعتمد القطاع المصرفي في الحصول على أمواله من المصادر الخارجية، حيث تعتبر الودائع أهم هذه المصادر، ويتأثر القطاع المصرفي الخاص إيجابا بانخفاض معدلات الفائدة وسلبا بارتفاعها.

- **دارسة بهية مصباح محمود صباح (2008)، بعنوان العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستر في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة.**

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند على التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك، وهذا للوقوف على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة و كفاية رأس المال والمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة، في حين توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان، وفي الأخير أوصت هذه الدراسة بإجراء التحليل المالي للقوائم المالية لدورها الفعّال في بيان الوضع المالي للبنوك ودوره في ترشيد القرارات وتطبيق السياسة المناسبة لإدارة المخاطر المصرفية وأساليب قياسها ومتابعتها لتحقيق الأمان المصرفي.

- **دراسة خريوش حسني علي وآخرون (2004)، بعنوان العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تمّ جمع البيانات عن مجموعة من البنوك الأردنية -23 بنكاً- خلال الفترة (1992–2002)، وبهدف تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، والذي تمّ من خلاله التوصّل إلى مجموعة من النتائج، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من: مخاطر السيولة و مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

5.1- مميزات الدراسة.

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بالخصائص التالية:

- استخدام نماذج البانل في قياس وتحليل أثر الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي، في حين نجد أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على أساليب قياسية أخرى.

- تتضمن هذه الدراسة عيّنة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر وهي بذلك تختلف عن العيّنات المدروسة في الدراسات السابقة، بالإضافة لكون هذه الدراسة تغطّي الفترة (2011-2017) وهي بذلك تمتاز بحداثة المعطيات مقارنة بالدراسات السابقة.

2. ماهية الأمان المصرفي.

تسعى البنوك في مجال أعمالها إلى بناء علاقة قويّة مع زبائنها لضمان بقائهم واستمراريتهم معها، ويعتبر الأمان المصرفي من الأمور الضرورية الواجب توفرها لقيام هذه العلاقة، إذ يؤدي إلى إنشاء جو من الثقة والطمأنينة بين البنك وزبائنه بالاضافة إلى مودعيه، وحتى يتمكّن الزبون من تقييم درجة الأمان في البنك لابد من توفر مجموعة من العوامل التي تؤثر في شعوره بالأمان، وعلى سلوكه في الإقبال على اختيار بنك دون آخر.

1.2- مفهوم الأمان المصرفي: هناك عدّة تعاريف للأمان المصرفي والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

الأمان المصرفي هو شعور الزبون بأن علاقته مع البنك ليست في موقع تهديد، وأن هذا البنك مؤتمن على مدّخراته المالية، وهذا الأمر يعتمد على قدرة البنك على إيصال رسالة للزبائن على أن الإمكانيات الموجودة لديه قادرة على مواجهة كل المخاطر، التي قد تنجم عند حدوث أي أزمة، بالإضافة إلى إنجاز الخدمة المصرفية بشكل دقيق ومستقل في جو من المرونة والسهولة والشفافية والسرعة في التعامل، إضافة إلى التنظيم وتجنب الفوضى مع المتابعة الحثيثة و الجادة لكل جديد في عالم البنوك والاقتصاد (سها، 2011، الصفحات 13-14)، كما يقصد به كذلك الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية في عملياتها التشغيلية، وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر السيولة و مخاطر الإئتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، ودرجة الأمان المصرفي مرتبطة بالربحية والسيولة ومدى ملائمة رأس المال لإجمالي الأصول، أي المحافظة على المركز المالي للبنك في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني التي يحتاجها البنك في عمله تعني أيضا قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة (مجد، 2015، صفحة 471)، أما تعريف الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل للرقابة المصرفية يتمثل في مدى قدرة رأس المال الممتلك من قبل البنوك على تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الأصول (بلغالم، 2019، صفحة 31)، أما من منظور الإستقرار البنكي

يعرّف الأمان المصرفي بأنه القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات والحول دون تعميق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي، وتتمثل أسس تحقيق الاستقرار البنكي في التنظيم والاشراف على البنوك اشرافاً جيداً، بالإضافة إلى الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية والتحكّم في مسبّبات هشاشة القطاع المصرفي، ووضع قواعد لإدارة المخاطر بالإضافة إلى وجود أدوات فعالة لإدارة الأزمات المصرفية، ومؤشرات للإنذار المبكر (بن بوزيان وآخرون، 2014، صفحة 123)، كما يمكن تعريف الأمان البنكي على أنه الحالة التي تتمتع بها معظم البنوك بمراكز مالية قوية، وتكون قادرة على العمل بكفاءة ضمن بيئة اقتصادية سليمة وقواعد تنظيمية واشراف بنكي حصين، بما يمكّنها من تجنب الأزمات التي تتعرّض لها وتقديم التمويل اللازم للاقتصاد، وتحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد بما يسهم في النمو المالي والاقتصادي (جمانة، صفحة 4).

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الأمان المصرفي بأنه قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه زبائنه، وامتلاكه للامكانيات اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر التي يمكن أن تهدّد نشاطه الأمر الذي ينعكس ايجابا على علاقته بزبائنه.

2.2- أهميـة الأمان المصرفي: تتمحور أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاثة جوانب:

1.2.2- من منظور البنك: من المعلوم أن مدّخرات ودائع الزبائن هي المكوّن الرئيس لموارد البنوك فضلاً عن حقوق الملكية، وهذه الموارد التي تعتبر الركيزة الأساسية في عمل البنك، تستخدم للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية، واحتياجات البنك من المصاريف التشغيلية من ناحيةً أخرى، مما يعني أن تهديد هذه الودائع يعد تهديداً لميزانيات هذه البنوك وبالتالي مدى قدرتها على البقاء والاستمرار (سها، 2011، صفحة 25).

2.2.2- من منظور الزبون: الأمان المصرفي مهم للزبائن للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد وذلك للمحافظة على أموالهم وتوجيها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن.

3.2.2- من منظور الاقتصاد ككل: إن ثقة الزبائن في بنكٍ معينٍ ليست شأناً خاصاً بهذا البنك بمفرده، بل هي شأن عام وقد ينتقل هذا الانطباع إلى اقتصاد الدولة ككل، فزعزعة ثقة الزبائن ببنكٍ معينٍ قد تؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية، وقد ينتقل هذا الانطباع إلى فئات أخرى من المجتمع (مجد، 2015، صفحة 19) .

3.2- خصائص الأمـــان المصرفي : إن شعور الزبائن بالأمان في تعاملهم مع البنوك أمر في غاية الأهمية، حيث أنّه كلّما زاد الأمان نجح البنك في تحقيق هدفه الأساسي وهو النمو والبقاء، ويعتمد الأمان في أي بنك على مجموعة من الخصائص نذكر منها (سها، 2011، الصفحات 14-16):

- قدرة البنك على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف، بالإضافة إلى قيام البنك بدفع الإلتزامات إلى أصحابها دون مماطلة.
- التزام البنك بنشر القوائم المالية الإلزامية المحاسبية، ومدى درجة الإفصاح المحاسبي فيها، من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنك، وهذا بغية الوصول إلى معلومات واضحة وملائمة وذات موثوقية عالية وقابلة للمقارنة مع معلومات البنوك الأخرى.
- قدرة البنوك على إيلاء العناية والشفافية الازمة لدى تقديم وشرح خدماتها المختلفة لعملائها، مع تجنّب المغالاة والالتزام بالمصداقية للردّ على استفساراتهم.

- السريّة في التعامل، فالمعاملات التي تتم بين البنك وزبائنه تقوم على الثقة المطلقة، فالمودع حينما يودع أمواله في البنك إنما يعهد لذلك الخيار ببعض خصوصياته التي تعد جزءاً من أسراره الخاصة، فلا يجوز للبنك أن يذيعها، وإلا انصرف المودعون عنه، كذلك فإن المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم للقرض سراً خاصاً بهم وإذاعته تضر بسمعتهم المالية، وتزعزع الثقة فيهم، لذلك يجب على البنك الحفاظ على السريّة المصرفية للزبائن ومعاقبة من يتورط في إفشاء معلومات أو بيانات تخص الزبائن في البنك، فالزبون لابد أن يعلم تماما أن أمواله وسريّة حساباته المصرفية في أمان.
- السيولة أساس تقوم عليه الثقة بين البنك وزبائنه من المودعين والمقرضين، وتشكّل اختباراً عملياً لمصداقية البنك فيما التزم به تجاه المودعين، من حفظ أموالهم بأمان وردها لهم عند الحاجة إليها وتلبية طلبات زبائنه من المقترضين، وعدم توفّر هذه السيولة يهدّد حقوق المودعين، كما يهدّد حقوق المقترضين، وسيكون وجود البنك نفسه في خطر، لذا يجب إعطاء السيولة أولوية مطلقة بين جميع أولويات إدارة البنك باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها ولو لفترة قصيرة.
- الصورة الذهنية للبنك لدى الزبائن، إذ يجب العمل على نشر الوعي البنكي بين الزبائن ومحاولة اقناعهم بأن البنك عبر مختلف خدماته التقليدية والالكترونية هو مكان آمن لأموالهم.
- إن التنافس والتعاون البنّاء بين البنوك يعد أمراً حيوياً للتوصّل إلى مناخٍ بنكيٍ سليمٍ، ولذلك يجب عدم اندفاع البنك نحو المنافسة على حساب عوامل الأمان، أو أن يخلّ البنك بتعهداته تجاه البنوك الأخرى.
- الانتشار الجغرافي للفروع، فالبنوك تسعى دائما لتوسيع نشاطها، وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطها، وكثرة الفروع وانتشارها يشعر الزبون بالراحة والأمان في تعامله مع البنك نتيجة توزيع المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها البنك على جهات مختلفة، كما يمكن تعويض خسارة هذا الفرع من الأرباح الناتجة في الفروع الأخرى.
- مواجهة عمليات غسيل الأموال و كل أشكال الإنتهاكات التي قد يتعرض لها البنك، والتي تعد خطراً في حد ذاتها، لذلك على البنوك أن تتعاون وتنسّق فيما بينها للتأمين ضد هذه المخاطر.
- التشريعات السائدة في الدولة التي تنظّم عمل الجهاز البنكي، ومدى التزام البنك بها كتحديد الحدود الدنيا لرأس المال، وتحديد الاحتياطات النقدية القانونية والاختيارية وغير ذلك.
- وضع الدولة الاقتصادي العام، فكلما كان هناك استقرار اقتصادي في الدولة أقبل المودعون بثقة للإيداع في بنوكها.

4.2- العوامل المؤثرة على درجـة الأمـــان المصرفي.

1.4.2- العوامل الكمية: تتمثّل العوامل الكمية المؤثّرة في درجة الأمان المصرفي فيما يلي:

- رأس المال: هو حجم الأموال التي يدفعها المساهمون، ويبدؤون بها أعمالهم، وتشكّل النواة الأولى لموارد البنك. وبشكل عام فإنّ حجم رأس المال يعطي انطباعاً على متانة البنك ومركزه المالي، حيث يعمل كبر حجم رأس المال على إنشاء الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك، كما أن هذا العنصر هو أحد الضمانات التي يعتمد عليها المودعون لأموالهم في البنك (سها، 2011، صفحة 32)، ويعد رأس المال البنكي عنصراً حيوياً من عناصر الحماية للمودعين من أيّة خسائر وهو مطلب أساسي لأيّ وظيفة تشغيلية، كما تكمن أهمية رأس المال البنكي في الأمور التالية:

- الدرع الحصين للبنك من ناحية المودعين عند انخفاض الأموال في البنك.
- المصدر الجيد لتمويل الإستثمارات الازمة لتشغيل البنك.
- تغطية وتحمل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية.
- يدعم الثقة من ناحية المقترضين والدائنين (كوكش، 2012، صفحة 103).

- رأس المال يشكل خط الدفاع الأخير لامتصاص الخسائر التي يتعرض لها البنك، فكما هو معروف أن البنوك تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من المخاطر، وعدم التأكد، وبالتالي رأس المال المتزايد يخفّف المخاطر من تقلّبات الأرباح ويقلّل من احتمال فشل البنوك.
- البنوك التي تتمتّع برأس مال جيد، تعتبر في وضع جيد وقوي فيما يتعلق بمقدرتها على المحافظة على مستوى القروض التي تقدمها، وخصوصا في الأوقات العصيبة التي يمر بها الاقتصاد ويبدأ نموه بالتباطؤ (حماد، 2000، صفحة 56).

– الـسيولـة: تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة خاصة البنوك، لأنها تحتاج إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه الزبائن احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك، أو من خلال الاقتراض منها، حيث أنّ مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات (سميح أبو رحمة، 2009، الصفحات 18-19)، وتعبّر درجة السيولة لدى البنك عن مدى التوافق بين آجال استحقاق التزامات البنك، وآجال استحقاق موجوداته، بدون حدوث صعوبات تمويلية حالية أو مستقبلية، ويعتبر نقص السيولة أحد أهم المؤشرات الأولية على عدم سلامة الوضع المالي للبنك، فإذا ما واجه البنك نقص السيولة فإنّ المودعين سيسرعون لسحب ودائعهم وبالتالي فقدان البنك للودائع مما قد يعرضه لخسائر كبيرة ومن ثم افلاسه (جمانة، صفحة 22)، وبالمقابل فإنّ زيادة السيولة في البنك تعتبر مشكلاً، لأنّ البنك يفوّت عليه فرصة تحقيق أرباح توظيف واستثمار تلك الأموال السائلة، وتعني من جهة أخرى أنّ البنك لا يقوم بواجبه بشكلٍ كاملٍ في تحريك وتدعيم متطلّبات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الحال ليس أمام البنك سوى البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة أصوله وخصومه (قريشي، 2011، صفحة 266).

– الـربحيـة: يعتبر تحقيق الربحية من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك إذ أنّ نجاح أو فشل البنك يقاس من خلال هذا المعيار وترجع أهمية الأرباح في المحافظة على سلامة البنك كونها:

- عاملاً أساسياً لاستمرار البنك بنشاطه وتقديمه خدمات جديدة.
- مصدراً من مصادر ثقة المودعين والدائنين في البنك.
- مساهماً في زيادة رأس المال والاحتياطات.
- مواجهاً لأي خسائر متوقعة.

ويتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف الفوائد المدفوعة على الودائع، وهذا يعني أن أرباح البنك أكثر تأثّراً بالتغيرات في الإيرادات وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا فإنّ البنك من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتّب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس إذا انخفضت الإيرادات أدى ذلك لانخفاض الأرباح، وقد يتعرّض البنك لخسائر تعرّضه للإفلاس وهذا يتطلب من إدارة البنك ضرورة زيادة الإيرادات وتجنّب حدوث انخفاض فيها والاعتماد بشكل أكبر على الإيرادات المنتظمة وذلك للمحافظة على سلامة المركز المالي للبنك وتجنبه الإفلاس (هندي، 1994، صفحة 14).

2.4.2– العوامل النوعيـة: وتتمثل فيمايلي:

–جودة الخدمات المصرفية والأداء التسويقي:

- **جودة الخدمات المصرفية:** يرتبط مفهوم جودة الخدمة المصرفية بمصطلح القيمة الادراكية لدى الزبون، بمعنى مدى تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقّعات الزبائن لهذه الخدمة، كما أنّ جودة الخدمة المصرفية مفهوم يعكس تقييم

الزبون لدرجة الامتياز أو التفوق الكلي في أداء الخدمة بغية تحقيق ميزة تنافسية فريدة عن بقية البنوك، وبالتالي مواجهة الضغوط النفسية، إضافة إلى تحمّل تكاليف أقل بسبب قلّة الأخطاء في العمليات المصرفية، كما تتيح الخدمة المتميزة الفرصة لبيع خدمات بنكية إضافية، تجعل من الزبائن بمثابة مندوبي بيع للبنك في توجيه وإقناع زبائن جدد من الأصدقاء والزملاء، ويكون تقييم الزبون لجودة الخدمة المصرفية على أساس جودة عملية التقديم، والمنافع التي يحصل عليها من الخدمة وطريقة تعامل موظفي البنك مع الزبون. (الحداد، 1994، صفحة 356).

- **الأداء التسويقي في البنك:** يمثل التسويق البنكي الروح المبدعة ذات القوة الدافعة لتوليد الحافز على الإبداع والتحسين والتطوير والامتياز، ويشمل جهودا متعددةً يقوم بها رجال التسويق ويتم تقديمها في البنوك بالشكل المطلوب، بما يكفل للزبون تدفقاً وانسياباً للخدمات المصرفية بسهولةٍ ويسرٍ وكفاءةٍ عاليةٍ، كما يحتل التسويق البنكي بصفة عامة مكانة مهمة في التشكيل الإداري للمؤسسة المصرفية، نتيجة لتحمّل مسؤولية مواجهة المشاكل التسويقية التي يتمثّل أهمها في افتتاح فروع جديدة للبنك، أو تقديم خدمات بنكية جديدة لزبائنه، أو استثمار أمواله في مشروعات معيّنة، تتطلب إجراء دراسة تسويقية لها، أضف إلى ذلك دراسة الزبون ورغباته ودوافعه وضمان استمرار تعامله مع البنك والإشهار لتلك الخدمات والترويج لها، بتوظيف الإمكانيات الإعلامية المختلفة بالإضافة إلى تبيين مناهج علمية تعمل على إنشاء الزبون وإيجاده من عدمه، فهي مناهج تسويقية متقدّمة تحتاج إلى الوعي بها وإدراكها بشكل علمي رشيد من قبل العاملين بالبنوك والزبائن (عبد الله، 2009)

- **الـسياسة الائتمانية:** يعد النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية، حيث أنّ النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة اقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أنّ محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل، ويعد التوسّع الائتماني من الأنشطة الرئيسية في أغلب البنوك التي يمكن بسببها أن يواجه البنك العديد من المخاطر، مثل مخاطر توقف الزبون عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، أو مخاطر التركز الائتماني، فضلا عن مخاطر اهمال دراسة الجدارة الائتمانية للعميل، خاصة بالنسبة للبنوك التابعة أو حتى كبار المساهمين في البنك، ومنه الائتمان يتطلب وجود سياسة ائتمانية مكتوبة ومعترف بها، فهي تعتبر إطاراً يتضمّن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الارشادية. (كوكش، 2012، صفحة 112).

3. مـاهية إدارة المـخاطر المصرفية.

1.3– مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفها.

إنّ المخـاطر التي تعصف بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة، لذا كان لزاماً على المهتـمين بـالقطاع المصرفي أن يحدّدوا مفهومها و أسباب زيادتها، وكذا تصنيفاتها التي يصنفها كل حسب رؤيته وأهدافه، وذلك حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها.

1.1.3– تعريف المخاطر المصرفية: لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظراً لكثرة المهتمين بالقطاع المصرفي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

هي احتمال تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (بوقرة، 2012، صفحة 02)، وتعرّف أيضـا على أنّها عدم انتظام العوائد والتذبذب في قيمتـها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، و يشكل هذا الأخير عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات

المستقبلية (هبال، 2012، صفحة 32)، إذاً يمكن القول بأن المخاطر المصرفية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي تكبّدها البنك نتيجةً لقيامه بنشاط معين يتصّف بعدم انتظام وتذبذب عوائده، نظراً لحالة عدم التأكد من نتائجه.

2.1.3- أسباب زيادة المخاطر المصرفية: يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل الآتية (قاسيمين وفيلالي، 2011، صفحة 02):

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر، وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحوّلها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرّضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخّم وتقلبات الأسعار.
- التغيّرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة، و التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

3.1.3- المخاطر الائتمانية: هناك عدة تصنيفات للمخاطر المصرفية، حيث سنركز في هذا الجزء من الدراسة على المخاطر الائتمانية، والتي تتعلق بالقروض والكشف على الحساب، أو أي تسهيلات ائتمانية تقدّم للزبائن، وتنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح البنك لزبائنه قروض واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل الزبون في الوفاء بالتزاماته (أصل القرض وفوائده) وقت حلول موعد السداد، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن الزبون، وذلك بتوفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها (عبد الفتاح الصيرفي، 2006، صفحة 66)، ويمكن تصنيف المخاطر الائتمانية كالآتي: (Van Gestel & Beasens, 2009,page25-28)

- **مخاطر التخلّف عن السداد:** هي مجموع المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها المقرض نتيجة عدم قدرة المقترض على سداد أصل القرض وفوائده.
- **مخاطر الخسارة:** وهو خسارة جزء أو إجمالي القرض، و الذي يمكن أن تحدث في حالة التخلّف عن السداد.
- **مخاطر التغرّض:** مبلغ الخسارة يمكن أن لا يكون معروفاً، فبالنسبة للقروض مبلغ الخسارة يمكن معرفته مسبقا (في حدود مبلغ القرض)، عكس بعض المنتوجات الأخرى، كالتسهيلات المصرفية التي ترتبط باحتياجات المقترض.

2.3-إدارة المخاطر المصرفية.

1.2.3-تعريف إدارة المخاطر المصرفية: تمثّل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحدّ من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أنّ معظم الطرق المتّبعة للحدّ من الآثار السلبية للمخاطر تتعلّق بوضع إجراءات رقابةٍ إضافيةٍ، إلاّ أنّه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود و الكفاءات و الضمانات والتأمين، ومن المحتمل أن تقرّر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر لكي تتمكّن من إدارة المخاطر بفعالية، و على الإدارة التعرّف على هذه المخاطر وترتيبها وفقا للأولوية، وذلك لكي تحدّد مستوى المخاطر الذي ستقبل به، لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر (إيهاب ديب، 2012، صفحة 34)

وقد ورد تعريف إدارة المخاطر بأنّها تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي إلى تأثيرات غير ملائمة، كما عرّفها كرزنر بأنّها الوسائل المنظّمة لتحديد وقياس المخاطر، مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها.

وقد حدّدت جمعية إدارة المشاريع بأن التعامل مع المخاطر يجب أن يكون بتقليلها إلى الحد الأدنى المقبول، والتأمين ضدّ حدوثها ونقلها للغير، أو التعامل وإدارتها بحرص (طارق عبد العال، 2003، صفحة 32) .

وتعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم بـ: (بن علي، 2009، صفحة 335) :

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها، كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الإستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المؤسسة ومدير إدارة المخاطر.
- تحديد التصرّفات والإجراءات التي يتعيّن القيام بها فيما يتعلّق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة، والتي قد تؤدي إلى تقلّص الأرباح أو عدم تحقيقها.

2.2.3–أهداف إدارة المخـاطر: إنّ الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية هو المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرّض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها، وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار البنك فتعد وظيفة إدارة المخاطر في البنك من أهم الوظائف وهي تهدف بشكل رئيسي إلى (رباح إبراهيم، 2011، صفحة 39):

- **استقرار الأرباح أو المكاسب**: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
- **استمرارية النمـو**: عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الأعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدّد النمو الاقتصادي للبنك.
- **تعظيم قيمة البنك**: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسةٍ كانت لتقييم القرارات المؤسسية.

3.2.3–مبادئ إدارة المخـاطر: إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الإلتزام بالمبادئ الأساسية التالية (نبراس والإمام، 2012، الصفحات 179-180):

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر، تهتم بإعداد السياسات العامة، أما الإدارة المتخصّصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين مسؤول للمخاطر لكل نوع منها تكون لديه خبرة كافية في المجال الصرفي.

- وضع نظام محدّد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك، لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق، لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق.
- تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك، بما فيها إدارة المخاطر.
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، و الذي يعده المساهمون المسؤولين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها، والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.
- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.
- وضع خطط للطوارئ معزّزة بإجراءات وقائية ضدّ الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكّد من أنّ البنك قادر على تحمّل أي أزمة.

4.2.3- الاطار العام لادارة المخاطر : تمر عملية إدارة المخاطر المصرفية بالمراحل التالية : (Van Gestel, Beasens, 2009, Page 40-42)

– التحديد : في هذه المرحلة يتم تحديد جميع المخاطر المحتملة، والتي يمكن أن تبدأ بتحليل جميع مصادر هذه المخاطر (كمثال : الإنخفاض في سعر كراء المنازل يؤدي إلى تحصيل القرض بنسبٍ ضئيلةٍ، وينجر عنه خسائر معتبرة في القرض العقاري)، كما يمكن تحليل التهديدات المحتملة (كمثال ما هي العوامل التي تؤدي إلى حدوث خسائر أعلى من خسائر القرض العقاري)، كما أنّ تحديد هذه المخاطر يتطلّب توفر الإمكانيات اللازمة.

– القياس : بعد تحديد المخاطر المحتملة تتطلّب هذه المرحلة القياس الكمي لهذه المخاطر، حيث يتم دراسة كافة الاحتمالات التي تنجرّ عن هذه المخاطر، على سبيل المثال بالنسبة للقروض الائتمانية وفي حالة انخفاض أسعار المساكن ب 10% ما هي درجة تأثيرها على البنك ؟

– الضبط : يتم التعامل مع المخاطر بالكيفية التالية:

- **تفادي المخاطر** : تنص هذه الطريقة على تفادي المخاطر من خلال عدم الاستثمار في المنتوجات عالية المخاطر، أو تلك المنتوجات التي لم يتمكن البنك من تقدير مخاطرها بصورة دقيقة.
- **تخفيض المخاطر** : تنص هذه الطريقة على الحد من المخاطر أو تخفيفها، من خلال تحمل جزء من المخاطر حيث في هذه الحالة يطلب البنك من الزبون ضمانات عالية يمكنه القيام ببيعها في حالة تخلف المقترض عن السداد، وبالتالي إمكانية البنك تعويض جزء من الخسارة.

- **قبول المخاطر** : تقوم هذه الطريقة على قبول المخاطر أو الاحتفاظ بها، في العادة تطبّق هذه الطريقة على الأصول ذات المخاطر المنخفضة، حيث يتم قبول الخطر في حالة توزيعه مثل الاستثمارات التي يتم القيام بها في قطاعات مختلفة (من غير المحتمل حدوث الخسائر في العديد من القطاعات وفي آنٍ واحدٍ).
- **تحويل المخاطر** : يقصد به تحويل الخطر إلى بنك آخر أو شركة تأمين أو أي مؤسسة تقدم ضمانات في مقابل هذه المخاطر.

– **التنفيذ** : بمجرد تحديد استراتيجية إدارة المخاطر، يتم تنفيذها.

– **المراقبة والتقييم** : يتم تقييم فعالية استراتيجية إدارة المخاطر في كثير من الأحيان، و يتحقق المرء ممّا إذا كانت المخاطر الناتجة متحكم فيها، كما يقوم بالتصحيحات في حالة وجود اختلالات.

4. مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية.

تدل مؤشرات الصلابة المالية على مدى سلامة واستقرار القطاع المصرفي الجزائري، حيث سنتطرق في هذا الجانب من الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالملاءة المالية و القروض المتعثرة و الربحية والايرادات و نسب السيولة...الخ.

الجدول (01): مؤشرات الصلابة المالية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2011–2018).

مؤشرات الصلابة المالية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الملاءة الاجمالية	23,77%	23,62%	21,50%	15,98%	18,69%	18,75%	19,38%	19,06%
نسبة الملاءة على الغير	17,00%	17,48%	15,51%	13,27%	15,86%	16,25%	14,97%	14,99%
المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية	17,89%	16,11%	17,12%	21,40%	25,39%	35,00%	36,42%	40,79%
معدل المستحقات المصنفة	14,45%	11,73%	10,56%	9,21%	9,81%	12,09%	12,96%	13,13%
معدل صافي المستحقات المصنفة	4,02%	3,54%	3,36%	3,20%	3,81%	5,49%	6,18%	6,33%
معدل مؤونات المستحقات المصنفة	72,15%	69,79%	68,19%	65,22%	61,21%	54,62%	52,28%	49,96%
مردودية الأموال الخاصة	24,58%	22,67%	19,00%	23,55%	21,55%	17,89%	18,84%	22,38%
مردودية الأصول	2,10%	1,93%	1,67%	1,98%	1,93%	1,83%	2,05%	2,42%
نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	54,89%	64,23%	69,45%	68,51%	66,82%	72,51%	73,00%	78,78%
نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي	35,07%	35,64%	33,53%	28,49%	26,25%	34,08%	35,99%	29,34%
نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول	50,16%	45,87%	40,46%	37,96%	27,17%	23,52%	23,51%	19,84%
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	103,73%	107,51%	93,52%	82,06%	61,64%	58,39%	53,70%	47,45%

المصدر: (بنك الجزائر، 2019، ص 163).

بالنسبة لنسبة الملاءة فإنّ البنوك والمؤسسات المالية تُلزم باحترامها بصفة مستمرة، على مستوى فردي أو مجمّع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5%، بين مجموع أموالها الخاصة القانونية ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجّحة، و يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلاً من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 07% على الأقل، كذلك يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكّل وسادة تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة (بنك الجزائر، 2014).

ومع تطبيق معايير لجنة بازل 2 و3 ابتداءً من 01 أكتوبر 2014 بلغت نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك الجزائرية مستويات مرتفعة حيث فاقت 15.98%، أما بالنسبة لنسبة الملاءة على الغير فهي الأخرى بلغت مستويات مرتفعة، بحيث فاقت 13.27%، وهذا راجع الى تعزيز البنوك الجزائرية العمومية والخاصة لأموالها الخاصة ابتداءً من ديسمبر 2009 بعد صدور الإطار التنظيمي المتضمّن الحد الأدنى لرأس المال الواجب توفّره.

تعتبر القروض مشكوكاً في تحصيلها بمجرد عدم تحصيل أصل الدين أو فوائده لأكثر من 90 يوم، و180 يوم بالنسبة للقروض العقارية للخواص المضمونة برهن رسمي والتي لم تسدد استحقاقاتها، ويتم اعتبار اجمالي مبالغها كقروض مشكوك في تحصيلها، فقد بلغ معدل المستحقات المصنفة للبنوك الجزائرية 14.45% في سنة 2011 لتنخفض الى 9.21% في سنة 2014 نتيجة التسيير الجيد لمخاطر القروض، للإشارة فإنّ معدل المستحقات غير الناجعة للبنوك الخاصة يبقى منخفضا مقارنة بالبنوك العمومية حيث تراوح ما بين 5.2% و4.8% في سنتي 2012 و2013 على التوالي.

بالنسبة لمعدل المؤونات المصنّفة المستحقة فيتم تشكيلها بمجرد عدم تحصيل أصل الدين أو فوائده لأكثر من 90 يوم، و180 يوم بالنسبة للقروض العقارية للخواص المضمونة برهن رسمي التي لم تسدد استحقاقاتها، يتم تكوين مؤونات للقروض المشكوك في تحصيلها بالنسب التالية: (بنك الجزائر، 2014) 20% بالنسبة للمستحقات ذات المخاطر الممكنة التي لم تسدد لفترة ما بين 90 إلى 180 يوم، 50% بالنسبة للمستحقات ذات المخاطر العالية التي لم تسدد لفترة ما بين 180 إلى 360 يوم، 100% بالنسبة للمستحقات المتعثرة التي لم تسدد لفترة تفوق 360 يوم، يتم تكوينها على أساس مبلغها الإجمالي خارج الفوائد غير المحصلة وبعد طرح الضمانات المقبولة، فمن الجدول السابق نلاحظ التحسّن الطفيف الذي ميز البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011-2014) من حيث معدل مؤونات المستحقات المصنفة بعدما سجلت مستوى 72.15% من القروض أو المستحقات المصنفة خلال سنة 2011.

تراوح معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية ما بين 18.97% و24.58%، كما تراوح معدل العائد على اجمالي الأصول للبنوك الجزائرية ما بين 1.67% و2.42%، أما نسبة الهامش فقد تراوحت في البنوك الجزائرية ما بين 54.89% و78.78% وهي معدلات جد مرضية، للعلم فإنّ البنوك الخاصة تعتبر أكثر ربحية من البنوك العمومية نتيجة العديد من العوامل لعل أبرزها التعامل الجيد مع طلبات الإقراض.

يعرف القطاع المصرفي الجزائري فائضاً في السيولة، وهذا ما توضّحه نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول، التي تراوحت ما بين 19.84% و50.16%، للإشارة فهذه النسبة سجّلت انخفاضا في الفترة (2014-2018) نتيجة لتوسّع البنوك في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

5. دراسة تحليلية وصفية لأثر كل من الربحية ومخاطر الإتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية.

1.5– البيانات والمنهجية: تتكوّن العينة المدروسة من 12 بنكاً ينشط في القطاع المصرفي الجزائري، من بينها 05 بنوك عمومية و07 بنوك خاصة، والجدول التالي يوضح البنوك المشكلة لعينة الدراسة.

الجدول (02): البنوك المشكلة لعينة الدراسة.

البنوك العمومية	القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري.
البنوك الخاصة	بنك سوسييتي جنرال الجزائر، بنك الخليج الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بي أن بي باريبا الجزائر، بنك ترست، نتيكسيس بنك، بنك الاسكان والتجارة والتمويل الجزائر.

المصدر: من اعداد الباحث.

تعتمد هذه الدراسة على عيّنة مكونّة من 12 بنكاً عمومياً وخاصاً ينشط في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2017)، تم الحصول على المعلومات والبيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك المكونة لعينة الدراسة، خلال فترة الدراسة من خلال المواقع الرسمية لهاته البنوك على موقع الأنترنيت، وكذا المركز الوطني للسجّل التجاري، كما تم استبعاد البنوك الأخرى لعدم توفر المعلومات خلال كل فترات الدراسة.

تجدر الاشارة إلى أنّنا اعتمدنا في دراستنا هذه على قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج لقياس متغيرات الدراسة.

2.5– نموذج الدراسة: من خلال الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، تبين لنا وجود العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي في البنوك (الربحية و مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان و مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال)، حيث سنحاول في دراستنا هذه اختبار أثر كل من الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي، حيث قمنا باستبعاد المتغيرات الأخرى نتيجة عدم توفر المعلومات بصورة مفصلة لكل البنوك المشكلة لعينة الدراسة خلال كل سنوات الدراسة مثل (الأصول قصيرة الأجل و الخصوم قصيرة الأجل و الأصول الشبه السائلة و الأصول التي تتأثر بأي تقلبات في أسعار الفائدة و الخصوم التي تتأثر بأي تقلبات في أسعار الفائدة . . . الخ)، وعليه يمكن تلخيص نموذج الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) كما يلي:

$$SAFETY_{i,t} = C_i + B_1 RISKCRE_{i,t} + B_2 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

- i تمثل عدد البنوك في الدراسة (12 بنكاً).
- t يمثل الفترة الزمنية (2011-2017).
- $SAFETY_{i,t}$: يمثل درجة الأمان المصرفي والذي يحسب من خلال قسمة حقوق الملكية على اجمالي الأصول.
- $RISKCRE_{i,t}$: يمثل مخاطر الائتمان والذي يحسب من خلال قسمة اجمالي القروض الممنوحة على اجمالي الأصول.

- $ROA_{i,t}$: معدل العائد على اجمالي الأصول (يحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية على اجمالي الأصول).
- $\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ.

3.5- تحليل متغيرات الدراسة: يوضّح الجدول التالي قيم المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري بالإضافة إلى أدنى وأعلى قيمة للمتغير التابع (درجة الأمان المصرفي)، والمتغيرات المستقلة (الربحية ومخاطر الائتمان)، حيث تم حساب هذه المتغيرات بالإعتماد على القوائم المالية للبنوك الجزائرية المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2011-2017).

الجدول (03): تحليل متغيرات الدراسة.

متغيرات الدراسة	الرمز	عدد المشاهدات	الحد الأدنى MIN	المتوسط الحسابي MOY	الحد الأعلى MAX	الانحراف المعياري Ecart Type
المتغير التابع: الأمان المصرفي	**SAFETY**	84	0.08	0.28	0.65	0.13
مخاطر الائتمان	**RISKCRE**	84	0.18	0.49	0.71	0.12
معدل العائد على اجمالي الأصول (الربحية)	**ROA**	84	0.0014	0.019	0.07	0.01

المصدر: من اعداد الباحث.

من خلال الجدول رقم (03) تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أنّ نسبة معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) له أقل قيمة للانحراف المعياري بـ 0.01 وبالتالي هو المسؤول حول تمركز العينة المدروسة، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أنّ نسبة الأمان المصرفي (SAFETY) هي المسؤولة عن تشتت العينة بأعلى قيمة للانحراف المعياري بـ 0.13.

تراوحت نسب الأمان المصرفي للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة ما بين 8% في سنة 2016 بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و65% في بنك الإسكان للتمويل في سنة 2011، حيث يمكن تفسير هذا التفاوت في النسب ما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في كون البنوك العمومية الأقدم نشأة، وتعتمد في تمويلها بصورة كبيرة على الودائع (ودائع المؤسسات المالية و ودائع الزبائن سواءً كانوا من الخواص أو المؤسسات العمومية)، كما تغطي فروع البنوك العمومية كافة التراب الوطني الأمر الذي يسمح لها بالوصول لأكبر عدد ممكن من المودعين، كما تجدر الإشارة إلى أن أزمة البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي) كان لها أثر سلبي على البنوك الخاصة التي يمكن القول أنها تحظى بثقة أقل من البنوك العمومية.

تراوحت نسب مخاطر الائتمان للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة ما بين 18% في سنة 2011 بالنسبة للبنك الخارجي و71% في بنك ترست في سنة 2011، حيث تعتمد البنوك العمومية والخاصة بصورة كبيرة في تحقيقها للعوائد على القروض المصرفية سواءً كانت قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل أو قروض موجهة لتمويل زبائنها من الخواص أو المهنيين أو المؤسسات بمختلف أشكالها، إلاّ أنّ نسبة مخاطر الائتمان متفاوتة ما بين البنوك العمومية والخاصة نتيجة للسياسات الائتمانية المتبعة، وكذا لطبيعة العوائد المستهدفة من طرف كل بنك، للإشارة فقد بلغ متوسط نسبة

مخاطر الائتمان للبنوك الخاصة 49.44% و47.77% بالنسبة للبنوك العمومية وهو ما يبين التقارب الكبير في نسب توظيف الأموال في القروض بالنسبة لهذه البنوك (لا يمكن المقارنة بالاعتماد على إجمالي القروض باعتبار أن البنوك العمومية أكبر حجما مقارنة بالبنوك الخاصة).

تعتبر البنوك الخاصة الأكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية، فقد بلغ متوسط معدل العائد على اجمالي الأصول بالنسبة للبنوك الخاصة 1.97% مقارنة بـ 1.62% للبنوك العمومية خلال فترة الدراسة، حيث تستثمر هذه البنوك الخاصة أموالها في منح قروض ذات عوائد مرتفعة ومخاطر متدنية، كما تقوم هذه البنوك بتقديم مختلف الخدمات المصرفية الحديثة الأمر الذي ينعكس ايجاباً على مردوديتها.

4.5- تحليل الارتباط ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: تم استخدام اختبار (بيرسون) Pearson Corrélationلاختبار العلاقة بين متغير الدراسة التابع و متغيري الدراسة المستقلة وذلك بالنسبة لكل البنوك الجزائرية العمومية والخاصة خلال الفترة (2011-2017)، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط.

الجدول (04): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

corrélation probabilité	SAFETY	RISKCRE	ROA
SAFETY	1.0000	-	-
RISKCRE	-0.0176	1.0000	-
ROA	0.5483*	0.1544	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata 12.

(*)معالم معنوية إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

من خلال الجدول السابق الموضّح للعلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة، نلاحظ وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية احصائيا بين معدل العائد على اجمالي الأصول والأمان المصرفي، حيث أنّ تحقيق البنوك الجزائرية العمومية والخاصة للأرباح هو مؤشر على كفاءتها وقدرتها على التوظيف الأمثل لأموالها (أموالها الخاصة والودائع)، فتحقيق الأرباح وتعظيمها يعتبر من أحد الأهداف الرئيسية لإدارة البنوك إن لم تكن هي هدفها الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه، فهذه الأرباح تسمح للبنوك بالنمو والاستمرارية والمنافسة في السوق، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على درجة الأمان المصرفي وبالتالي زيادة الثقة في هذه البنوك، ونتيجة لقوة هذه العلاقة الإرتباطبية سوف نقوم بإجراء اختبار الإرتباط الخطي المتعدد للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي من عدمها من خلال احتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمته vif>10 فإن ذلك يدل على أن هناك مشكلة التعدد الخطي، (نبراس و الإمام، 2012، صفحة 176) والجدول التالي يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif).

الجدول (05): نتائج اختبار معامل تضخم التباين(Vif).

متغيرات الدراسة	الرمز	vif	1/vif
مخاطر الائتمان	**RISKCRE**	1.02	0.97
معدل العائد على اجمالي الأصول	**ROA**	1.02	0.97

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامجstata12.

من خلال الجدول السابق رقم (05) الذي يوضّح نتائج اختبار معامل تضخم التباين (vif) والتي تشير نتائجه إلى عدم تجاوز قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للقيمة (10)، وهو ما يؤكد أنّ هذه المتغيرات لا ترتبط ببعضها بعلاقة خطية، أي لا توجد مشكلة التعدد الخطي.

6.دراسة تطبيقية لأثر الربحية ومخاطر الائتمان على درجة الأمان المصرفي.

لدراسة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية سوف نستخدم نماذج البانل، حيث تعرف هذه النماذج على أنّها بيانات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، فالفائدة الرئيسية من استخدام هذه النماذج هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية (البنوك) بعدد الفترات الزمنية (يحي الجمال، 2012، صفحة 267).

1.6اختبار جودة النموذج (صلاحية النموذج): بهدف التأكّد من جودة وصلاحية النموذج سوف نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

1.1.6 اختبار الارتباط الذاتي (test auto corrélation): يقيس الارتباط الذاتي درجة الارتباط بين القيم لنفس المتغير خلال فترة زمنية محددة، وليس بين متغيرين أو أكثر، ويمكن معرفة وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة (الربحية ومخاطر الإئتمان) باستخدام اختبار (Drukker، 2003) (**Woodbridge, 2002**)، للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نماذج البانل، فمن خلال هذا الاختبار سوف نختبر فرضية العدم والفرضية البديلة التاليتين:

- **H0**:لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.
- **H1**:توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

الجدول (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي(test auto corrélation).

F (1. 11)	**38.467**
Prob > F	**0.0001**

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامجstata12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ قيمة المعنوية الإحصائية **Prob >f** هي أقل من5%، وبالتالي نرفض الفرضية **H0** أي أنّ النموذج المدروس يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

2.1.6اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity):إن مصطلح عدم تجانس التباين**Heteroskedasticity** متكوّن من كلمتين هما (**Hetero**) أي مختلف وغير متساوي، وكلمة (**scedastivity**)أي التباعد أو الانتشار (Williams، 2020)، حيث تعتبر مجموعة المتغيرات غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية (البنوك) تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الأخرى، فظاهرة عدم تجانس التباين تؤثّر في تقديرات تباين مقدّرات النموذج وأنّ الاختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية، ولا يمكن الاعتماد عليها، وبالاطلاع على الجدول رقم (07) الموضح لخطوات اجراء اختبار عدم تجانس التباين **testing for**) (**heteroskedasticity**سوف نختبر احدى الفرضيتين التاليتين:

- **H0**:تساوي تجانس التباين **Homoskedasticity**.

- **H1**:عدم تساوي تجانس التباين **Heteroskedasticity**.

الجدول (07): نتائج اختبار عدم تجانس التباين (testing for heteroskedasticity).

LR chi2 (9)	73.51
Prob > chi2	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامجstata12.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Prob >f أقل من5%، وبالتالي نرفض الفرضيةH0 (تَساوي تجانس التباين **Homoskedasticity**) ونقبل الفرضيةH1أي النموذج المدروس يعاني من مشكلة عدم تساوي تجانس التباين **Heteroskedasticity**.

2.6النموذج المقدر وتحليل النتائج: من خلال نتائج الاختبارات السابقة نلاحظ أنّ النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (**heteroskedasticity**)، وعليه سوف نحاول حل هاتين المشكلتين باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في نماذج بيانات البانل (**Panel CorrectedStandard Errors PCSE**)، حيث تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، كما أنّ هذه الطريقة تعدّ من أفضل الأساليب لتقدير النماذج في بيانات البانل التي تكون فيها عدد المشاهدات قليل (BECK & KATZ, 1995) والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج.

الجدول (08) : تأثير كل من الربحية ومخاطر الإئتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية باستخدام طريقة (PCSE).

Prob	T.Student	coefficient	متغيرات الدراسة
*0.000	5.92	0.23	C
0.986	0.02	0.001	مخاطر الائتمان (RISKCRE)
0.016**	2.41	2.33	معدل العائد على اجمالي الأصول (ROA)
84	عدد المشاهدات	F-statistic	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج stata12.

- (*) و(**)معالم معنوية إحصائيا عند درجة معنوية 1%، 5% و10%على التوالي.

انطلاقا من نتائج الانحدار المتعدد الأمثل الذي تم استخراجه بواسطة برنامج **stata.12** والمعطى كمايلي:

SAFETY = 0.23 + 2.33 ROA + 0.001 RISKCRE

يقدّر الحد الثابت بـ **0.23** ويعني أنّه مع انعدام المتغيّرات المستقلة والمتمثلة في كل من معدل العائد على الأصول (ROA) والمخاطر الإئتمانية (RISKCRE) فإنّ درجة الأمان تبلغ **0.23**، وهذا ما يفسر إلتزام الوحدات المصرفية الجزائرية بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بتكوين إحتياطات لمواجهة المخاطر المصرفية بغية تعزيز الأمان المصرفي.

كما يظهر من خلال معادلة الإنحدار المتعدّد، أنّ الربحية مقاسة بمعدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) لها علاقة إيجابية مع مؤشر الأمان المصرفي، حيث أنّ ارتفاع هذا المعدّل (ROA) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأمان المصرفي بـ 2.33 وحدة، وهو ما يعني أن زيادة الربحية تعني قدرة وحدات الجهاز البنكي على الاستمرار والبقاء في

السوق، ومن ثم زيادة قدرة الأمان لها، وهو ما أكّدته الدارسات السابقة (بلغالم حمزة وبلعزوز بن علي و خريوش حسني علي وآخرون) وهذا ما يدل على أنّ فعالية وكفاءة ادارة البنوك في الإستغلال الأمثل لمواردها وقدرتها على تحقيق العوائد المختلفة يؤدي إلى تحقيق استمرارية الوحدات المصرفية الجزائرية على المدى البعيد وتحقيق درجة الأمان المصرفي لها.

كما يظهر من خلال معادلة الإنحدار المتعدّد عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان (RISKCRE) ودرجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية، عكس دارسة محمد بدر داود التي توصّلت إلى وجود علاقة طردية معنوية احصائيا ودراستي بهية مصباح محمود صباح وخريوش حسني علي وآخرون اللّتان توصّلتا إلى وجود علاقة عكسية معنوية احصائياً، كما نلاحظ من خلال دراستنا هذه وجود علاقة طردية غير معنوية احصائياً بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية، حيث أنّ ارتفاع هذا المؤشر (RISKCRE) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الأمان المصرفي بـ**0.001** وحدة، ويمكن تفسير ذلك في كون طبيعة العمل المصرفي تحتّم على البنوك الجزائرية تحمّل مستويات معيّنة من المخاطر، في مقابل تحقيقها لهدفها الرئيسي المتمثل في الحصول على الأرباح مع مراعاة هدفي السيولة والأمان (درجة سيولة مقبولة لمواجهة التزاماتها ومخاطر متدنية)، حيث تقوم البنوك بتوظيف أموالها التي تحصل عليها من المصادر المختلفة سواءً المصادر الذاتية (حقوق الملكية) أو المصادر الخارجية (الديون) بأعلى كفاءة ممكنة، حيث تقوم البنوك التجارية بالحصول على الودائع بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في القروض والاستثمارات المالية المختلفة بعوائد تفوق تكلفة الحصول على تلك الأموال، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح مع مراعاة السيولة والأمان (درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية).

7.خلاصة.

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تأثير كل من الربحية ومخاطر الإئتمان على درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011-2017 باستخدام طريقة التقدير Panel Corrected Standard) (Errors كونها تعدّ من أفضل الأساليب لتقدير النماذج في بيانات البانل، التي يكون فيها عدد المشاهدات قليل، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية إحصائياً بين الربحية ودرجة الأمان المصرفي، فتحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إليها لكونها مؤشراً هاماً لقياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، وهي الغاية التي يتطلع إلّيها المساهمين ومصدر ثقة للمودعين والدائنين للبنك، وموضع اهتمام الجهات الرقابية، لما تعكسه من نجاح للبنك، كما أنّ تحقيق الأرباح يمكّن البنوك من المحافظة على استمراريتها وبقائها و تدعيم مركزها المالي و زيادة قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وبالتالي زيادة درجة الأمان المصرفي، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها.

8.توصيات :

– ضرورة قيام البنوك الجزائرية بتنويع استثماراتها لتحقيق معدّلات عالية من الربحية بدرجة أقل من المخاطرة.

–ضروة الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لما له من أهمية في دراسة وتوقّع درجة الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية.

–يجب على البنوك الجزائرية الالتزام باختيار سيناريوهات بصفة دورية حتى يتم تقييم مركزها المالي بصورة جيدة، والكشف عن الاختلالات التي تؤثر سلبا على درجة الأمان المصرفي.

–يتعين على البنوك الجزائرية الالتزام بمقررات لجنة بازل 03 خاصة فيما يتعلق بالبنود التي تحدد وتقيس المخاطر الائتمانية وذلك من أجل تدنية الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان.

-ينبغي على بنك الجزائر زيادة الاهتمام بموضوع الأمان المصرفي من خلال تجهيز ميكانيزمات الرقابة المصرفية لتكون مسايرة لاتجاهات الحكومة.

-العمل على تطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية بصفة عامة ومخاطر الائتمان بصفة خاصة وبيان خطورة غياب ذلك وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي تحقيقا لعناصر الانضباط والاستقرار.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

- آسيا قاسيمين، و حمزة فيلالي. (2011). المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-11 ديسمبر .
- إيهاب ديب ,م .ر .(2012) .أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية-دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة-، مذكرة ماجستير .غزة، فلسطين :الجامعة الإسلامية.
- بدر داود محمد (2017)،أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السورية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- بلغالم حمزة وبلعزوز بن علي (2019)،العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي – دراسة قياسية 2003-2015-، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، المجلد (10)، العدد (01)، 219-248.
- بن بوزيان ,م & .,وآخرون .(2014) .تحليل العلاقة بين الاستقرار البنكي والقدرة التنافسية للبنوك .***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية***، العدد (05)، 116-140.
- بن علي ,ب .(2009) .استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالي، ***مجلة الباحث***، العدد (09)، 331-344.
- بوقرة ,ر .(2012) .إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير .مسيلة :جامعة المسيلة.
- حمزة بلغالم. (2019). الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان البنكي من منظور لجنة بازل 3 حالة النظام البنكي الجزائري ، أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- خريوش حسني علي وآخرون (2004)، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن، 59-77.
- ربا فهمي كوكش. (2012). دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان البنكي، رسالة ماجستير. سوريا.
- رباح إبراهيم ,ا .إ .(2011) .دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير .غزة، فلسطين :الجامعة الإسلامية.
- سليمان علي سها. (2011). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان البنكي، رسالة ماجستير. سوريا: جامعة تشرين.
- سليمة عبد الله. (2009). دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، .
- سيرين سميح أبو رحمة. (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين.

- طارق عبد العال حماد. (2000). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- طارق عبد العال, ح .(2003) .إدارة المخاطر .الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية.
- عبد الفتاح الصيرفي, م .(2006) .إدارة البنوك .الأردن :دار المناهج للنشر
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد08)، 13.
- عبد الكريم نصر، و مصطفى أبو صلاح. (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 02-دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، يومي 4 و5 جويلية . الأردن.
- عبد المنعم, ا .ع &.,العيسى, ن .س .(2004) .النقود والبنوك والأسواق المالية .الأردن :دار حامد للنشر.
- عمران محمد. (2015). أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان البنكي في البنوك التجارية الخاصة في سوريا . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (العدد 01)، 461- 482.
- عوض بدير الحداد. (1994). تسويق الخدمات المصرفية. القاهرة، مصر: البيان للطباعة والنشر.
- قريشي, م .ا .(2011) .أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع البنكي للإقتصاد .مجلة الباحث، 265-268.
- محمد عباس العامري نبراس، و صلاح الدين محمد أمين الإمام. (2012). استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، ، جامعة بغداد، العراق . مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 07 (العدد 21)، 169-207.
- مصباح محمود صباح بهية (2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستر في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- منير إبراهيم هندي. (1994). إدارة المنشآت المالية. الإسكندرية، مصر: دار المعارف للنشر.
- منير إبراهيم هندي. (1994). إدارة المنشآت المالية. الإسكندرية، مصر: دار المعارف للنشر.
- نذير الخجا جمانة. دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع البنكي-الوضع الراهن في سوريا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي. سوريا: جامعة دمشق.
- النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، متاح على موقع بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz أطلع عليه بتاريخ 2021/04/25 على الساعة 14h33.
- النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، متاح على موقع بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz أطلع عليه بتاريخ 2021/04/25 على الساعة 14h55.
- نوري موسى شقري، و وآخرون. (2012). إدارة المخاطر. الأردن: دار المسيرة.
- هبال, ع .(2012) .إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر . الجزائر.
- يحي الجمال, ز .(2012) .اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية .المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 266-285.

المراجع الأجنبية :

- BECK, N., & KATZ, J. N. (1995). What to do (and not to do) with Time-series Cross-section data. ***American Political Science Review***, Vol.89 (No.3), 634-647.

- Drukker, D. M. (2003). Testing for serial correlation in linear panel-data models. ***The stata Journal***, Vol.3 (No. 2), 168-177.

- Van Gestel,T&Beasens,B .(2009). Credit Risk Management Basic Concepts: financial risk components,rating analysis models economic and regulatory capital, Oxford University Press Inc,New York.

- Williams, R. (2020). Heteroskedasticity, Disponible sur : www3.nd.edu 28/12/ 2020 ;14:00.